

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٧

باعتبار الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف
من شركات القطاع العام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة
وشركات القطاع العام ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف ومقرها
مدينة الاسكندرية من شركات القطاع العام وتتبع المؤسسة المصرية العامة
للإسكان والتعمير .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٦٧

بإعادة تشكيل الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة
بالجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٧ بالموافقة على الاتفاق الخاص بإنشاء
هيئة الأمم للتربية والعلوم والثقافة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٦٥ بإعادة تشكيل
الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة بالجمهورية العربية المتحدة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتوزيع اختصاصات
وزارة العلاقات الثقافية الخارجية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ في الجمهورية العربية المتحدة شعبة قومية للتربية والعلوم
والثقافة يرأسها وزير التعليم العالي - يطلق عليها " الشعبة القومية للتربية
والعلوم والثقافة بالجمهورية العربية المتحدة " ويكون مقرها القاهرة .

مادة ٢ - تكون مهمة الشعبة ما يأتي :

(١) أن تكون هي حلقة اتصال بين منظمة اليونسكو وبين أجهزة
الدولة المعنية بشؤون التربية والعلوم والثقافة ولا يجوز لاي جهات
من هذه الجهات الاتصال بالمنظمة الدولية في اي شأن من هذه
الشؤون عن غير طريق الشعبة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٧

بتعديل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن
نقل بعض شركات النقل من المؤسسة المصرية العامة للنقل
الداخلي إلى المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسة عامة لشؤون النقل
البري ؛وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن نظام الإدارة المحلية
والقوانين المعدلة له ؛وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات
القطاع العام ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ بالألحقة التنفيذية
لقانون نظام الإدارة المحلية ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٤ باعتبار الهيئة العامة
لشؤون النقل البري مؤسسة عامة في تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣
في شأن المؤسسات العامة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بنقل بعض
شركات النقل من المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي إلى المؤسسة
العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٤ لسنة ١٩٦٦ بمستقرليات وتنظيم
وزارة النقل ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٢) من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤ نصها الآتي :" ويجوز للمؤسسة بقرار من وزير النقل بناء على طلب الهيئة المحلية
المتخصصة أن تباشر اختصاصاتها المشار إليها في الفقرة السابقة داخل نطاق
محافظة أو مدينة ويحظر عليها ما تم من تصرفات في هذا الشأن في الفقرة
سابقة على نفيان هذا القرار " .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

وعشرة أعضاء يختارهم وزير التعليم العالي من بين المهتمين بشئون التربية والعلوم والثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

وتكون مدة العضوية لغير المعيّنين بحكم مناصبهم ثلاث سنوات ويجوز تجديد بعضها بقرار من وزير التعليم العالي .

وفي حالة غياب الرئيس تختار الجمعية من بين أعضائها من يتولى رئاسة المجلس .

مادة ٥ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

(أ) إبداء الرأي في الموضوعات التي تعرض على مؤتمرات اليونسكو العلمية أو المؤتمرات الإقليمية للجان الوطنية لليونسكو .

(ب) مناقشة التقارير التي تقدم من ممثل الجمهورية العربية المتحدة بالمجلس التنفيذي للمنظمة ومن مندوب الجمهورية الدائم بالمنظمة ومن وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى المؤتمر العام للمنظمة .

(ج) إقرار الشروط التي تقدم من المكتب التنفيذي للشعبة أو الأمانة العامة واعتماد شروط واللوائح التي تنظم أعمال الشعبة .

ويجوز لكل من الجمعية العمومية أو رئيسها أن يهده إلى المكتب التنفيذي أو الأمين العام للشعبة ببعض الاختصاصات كما يجوز لها تفويض أحد أعضاء الشعبة أو أي هيئة من الهيئات في القيام بمهمة محددة .

مادة ٦ - تعقد الجمعية العمومية مرة واحدة على الأقل في العام بناء على طلب الرئيس ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور نصف الأعضاء على الأقل فإذا نقص عدد الحاضرين عن ذلك تأجل الاجتماع إلى جلسة أخرى وفي هذه الحالة يعتبر الاجتماع صحيحا مهما كان عدد الحاضرين وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للحاضرين . فإذا تساوت الأصوات رجع الجانب الذي منه الرئيس ولا تنفذ قرارات الجمعية العمومية إلا بعد اعتمادها من وزير التعليم العالي .

مادة ٧ - يشكل المكتب التنفيذي من :

رئيسا
وكيل وزارة التعليم العالي
وكيل وزارة التربية والتعليم
الأمين العام للشعبة القومية
مدير عام الإدارة العامة للعلاقات الثقافية بوزارة التعليم العالي
ممثل عن المجلس الأعلى للبحث العلمي
مقرى لجان الشعبة
الأمين المساعد للشعبة

(ب) مشاركة الجمهورية العربية المتحدة مشاركة فعالة في إعداد وتنفيذ برامج منظمة اليونسكو على نحو يحقق وجهة نظر الجمهورية وذلك بتبني وسائل الاتصال بالمنظمة الدولية وشمعها القومية والاشتراك في تنظيم وإعداد المؤتمرات والزيارات والمنح والمشرورات التي تمولها منظمة اليونسكو كليا أو جزئيا .

(ج) إبداء الرأي للحكومة في نواحي نشاط المنظمة وفي المسائل التي يهملها وزير التعليم العالي إلى الشعبة .

(د) الاتصال بالهيئات والأفراد الذين يعنون بشئون التربية والعلوم والثقافة داخل الجمهورية العربية المتحدة لتعريفهم بأعمال المنظمة وبما تقوم به الشعبة القومية العربية في نطاق برامج المنظمة الدولية وتنتجج ودعم الجهود التي تبذلها هذه الهيئات وهؤلاء الأفراد لتعزيز أهداف منظمة اليونسكو بما يتفق والأهداف القومية للجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٣ - تشمل الشعبة القومية على :

(أ) الجمعية العمومية .

(ب) المكتب التنفيذي .

(ج) الأمانة العامة .

مادة ٤ - تتكون الجمعية العمومية من :

رئيسا
وزير التعليم العالي
ممثل الجمهورية العربية المتحدة لدى المجلس التنفيذي
نخلة اليونسكو
مديرى جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس
سيوط والأزهر
وكيل وزارة الخارجية
* * * التعليم العالي
الأمين العام للشعبة القومية لليونسكو
وكيل وزارة التربية والتعليم
* * * الثقافة
* * * السياحة
* * * الإرشاد القومى
* * * التخطيط
مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى بوزارة الخارجية
مدير عام الإدارة العامة للعلاقات الثقافية بوزارة
م العالي
ممثل عن المجلس الأعلى للبحث العلمى
* * * لرعاية الفنون والآداب والعلوم
اجتماعية
عن المجلس الأعلى لرعاية الشباب

أعضاء
مناصبهم

وعلى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهل المصري ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء المؤسسة العامة لمدينة نصر بالعاصمة بمدينة القاهرة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٥٩ بضم مؤسسة مدينة نصر في الحصول على قرض في حدود ستة ملايين من الجنيهات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٥ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير واعتبارها مؤسسة عامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٦٤ بتحويل مؤسسة مدينة نصر إلى شركة مساهمة عربية باسم شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يؤذن لوزير الخزانة نيابة عن الحكومة في أن يضمن المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير في سداد القروض التي حلت في المدينة بها محل شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير في حدود مبلغ ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٧

بإعادة تقدير إيجار بعض الأراضي الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذها أساساً لتعديل ضرائب الأقطان ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

مادة ٨ - يختص المكتب التنفيذي بمناوبة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وإصدار القرارات التنفيذية اللازمة والبت في الاختصاصات التي يفوض فيها من الجمعية العمومية أو من رئيس الشعبة وتنسيق أوجه نشاط الشعبة في الجمهورية وله أن يستعين بخبراء فيما يهدد إلى الشعبة من أبحاث ومشروعات .

مادة ٩ - تتكون الأمانة العامة من :

(١) الأمين العام للشعبة ويصين بقرار من وزير التعليم العالي .

(ب) عدد كاف من العاملين الفنيين والإداريين والكشائيين وما دون

الأمين العام في إنجاز أعمال الشعبة ويصين من بينهم الأمين

المساعد للشعبة بقرار من وزير التعليم العالي .

مادة ١٠ - يختص الأمين العام بما يأتي :

(١) وضع مشروعات اللوائح اللازمة لتنظيم أعمال الشعبة وأمانتها وعرضها على الجمعية العمومية بعد موافقة المكتب التنفيذي لاعتمادها .

(ب) الإشراف على الأعمال الإدارية والمالية للشعبة .

مادة ١١ - تحدد مكافآت ورفقات القائمين بأعمال الشعبة بقرار

يصدر من وزير التعليم العالي بالاتفاق مع وزير الخزانة وتدرج في ميزانية

وزارة التعليم العالي ضمن الاعتمادات المخصصة لذلك .

مادة ١٢ - يلغى القرار رقم ١١٤١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وكل

حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٨٩ لسنة ١٩٦٧

بضمان الحكومة المؤسسة العامة للإسكان والتعمير في الوفاء بقية

القرض من البنك المركزي المصري وقدره ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار

قرارات لها قوة القانون ؛